المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

2018-2014

المحتويات

المحتويات	الصفحة
I- الخلفية	2
II- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	5
III- تعريف الإدارة الاستراتيجية	6
IV- ما هي الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة	6
V- ما الغرض من وضع/ لماذا إستراتيجية عربية للتقييس والجودة؟	6
VI- إعداد الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة	7
VII- عوامل التناسق الاستراتيجي للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة	9
VIII- مزايا الإستراتيجية على التنفيذ والتصميم	9
IX- العناصر المكونة لإستراتيجية (الآيدمو) للتقييس والجودة	9
1- الرسالة	10
2- الرؤية	10
3- القيم الأساسية للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة	10
4- نطاق الإستراتيجية: المكونات	11
5- أهداف الإستراتيجية	15
6- البحث والتصميم	15
7- العمليات والأنشطة الداعمة لها	16
8- الإعلام والتوعية	16
9- العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة	17
10- تنمية الموارد المالية	17
11- الأنشطة	17
X- تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة	20
XI- محاور التقييم لمنهجية الإستراتيجية	20

I- الخلفية

قامت الدول الأعضاء وممثلو المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (آيدمو) بإعداد إستراتيجية عربية جديدة للتقييس لدعم البنية التحتية للجودة وكبديل للإستراتيجية العربية للتقييس للأعوام 2009- 2013، وذلك قصد إيجاد نهج أكثر شمولية يكون بمثابة أداة لتنمية القطاعين العام والخاص في المنطقة استنادا إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية واتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة.

واستجابة لمتطلبات السوق العالمي المرتكزة أساساً على حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات وكذلك حماية البيئة أو منع كل أنواع الممارسات التضليلية، فإن البلدان تحتاج إلى الارتقاء بمستوى البنية التحتية للجودة بصورة سليمة.

وتشمل الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2014- 2018 مجالات لها تأثير كبير على البنية التحتية للجودة تغطي المترولوجيا، الاختبار، التقييس، إدارة الجودة، إصدار الشهادات، التفتيش والاعتماد، وترتبط هذه المكونات فيما بينها بشكل وثيق ولا يمكن تطبيق إحداها في غياب وجود فعلي وعملي للأخرى، بحيث تكون متكاملة ومعترف بها دولياً.

وللبنية التحتية للتقييس والجودة دور أساسي في تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالقطاع الخاص وزيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات كما تساعد على كفالة الامتثال لشروط الصحة والسلامة والاهتمامات البيئية التي تخدم أغراض التصدير بالإضافة إلى الزيادة في مستوى الاستهلاك الداخلي اتجاه تعزيز رفاه السكان وتحسين نوعية حياتهم.

أضحت أنشطة التقييس والجودة الوطنية أمرا ضروريا لكسر الحواجز التقنية التي تعترض التجارة، كما أنها مفتاحا لتسهيل اندماج الدول الشريكة بدرجة أكبر في النظام التجاري الدولي.

إلا أن هناك فجوة هائلة لا تزال قائمة بين الدول المتقدمة والنامية في مجال التقييس والجودة، لذا فالبلدان النامية في أمس الحاجة إلى التعجيل بتطوير بنيتها التحتية للتقييس والجودة للحاق بركب الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، ولتحقيق هذه الأهداف، أعدت الدول الأعضاء بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشروع برنامج فني للارتقاء بمستويات الجودة والممول من قبل الوكالة السويدية للتعاون الدولي (سيدا) "Sida".

تعمل الدول الأعضاء بالآيدمو على تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس لدعم مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة بهدف الدخول إلى أسواق جديدة توفر لها فرص عمل جديدة وزيادة في الدخل ورفع مستوى النمو الاقتصادي، مما سيسهم في الحد من الفقر وبالتالي السير نحو تحقيق تنمية تكنولوجية واقتصادية واجتماعية تساعد البلدان على الرفع من القدرة التنافسية وتحسين نوعية الحياة، معتمدة في ذلك على البنية التحتية الوطنية للتقييس والجودة.

في حين، لا توازي التكاليف الناشئة عن تنفيذ الإستراتيجية ما يترتب عنها من فوائد هائلة، إذ يساهم تطوير منظومة البنية التحتية للتقييس والجودة الوطنية في زيادة القدرة التنافسية في مجال الصناعات التحويلية وتقديم الخدمات، مما ينتج عن ذلك الرفع من الإنتاجية و خلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن تطوير هذه المنظومة من شأنه أن يعمل أيضا على تحسين خدمات الرعاية الصحية والتوزيع العادل للثروة الوطنية.

و بناء على ذلك، يحتاج هذا البرنامج المصمم والمنسق والمعني بمجال التقييس والجودة والتي تتسم مكوناته بالتداخل وبطابع متعدد التخصصات إلى دعم قوي من طرف جميع القطاعات المستفيدة واعتماده من أجل أن تستغل بشكل سليم وتلبي التوقعات المختلفة لأنشطة التقييس وداخل نظم ضمان الجودة للمجالات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، جميع أنواع الصناعات والصحة والبيئة وصناعة الأغذية والجوانب المتعلقة بضمان السلامة... الخ.

إن مواءمة المتطلبات الفنية التي تندرج في إطار مجالات البنية التحتية للتقييس والجودة هو شرط لا غنى عنه في أي من الاتفاقيات التجارية التي يمكن إبرامها، على سبيل المثال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي وقعتها ثمانية عشر دولة عربية (الأردن ، الإمارات، البحرين، تونس ، الجزائر، السعودية ، السودان ، سوريا، العراق ، عمان، فلسطين ، قطر، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر، المغرب، واليمن) في عام 1997 والتي تهدف إلى تحرير جميع البضائع التجارية بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تقتضي مستوى كاف من مواءمة المتطلبات الفنية بين الموقعين على هذه الاتفاقية.

أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية الدائمة المكلفة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

الأمانة الفنية: مركز المواصفات والمقاييس/المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

رئيس اللجنة: سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري / دولة قطر

أعضاء اللجنة:

- السيد شهير جهان / الجمهورية التونسية
- السيد طلعت بن عبد القادر رحالي / المملكة العربية السعودية
- السيد كمال الهادي محمد عبد الله / جمهورية السودان
- السيدة نسرين سامي سوادي / جمهورية العراق
- السيد أحمد غالب سعيد الأحمد / دولة فلسطين
- السيد نواف إبراهيم الحمد المانع / دولة قطر
- السيد فلاح مبارك الحجرف / دولة الكويت
- السيد محمد شمص / الجمهورية اللبنانية
- السيد هاني شرقاوي / جمهورية مصر العربية
- السيد القباج المكي / المملكة المغربية

II- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (آيدمو)

قامت الدول العربية بإنشاء المنظمة **العربية للتنمية الصناعية والتعدين** كمنظمة متخصصة مستقلة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وبصفتها منظمة إقليمية للاضطلاع بدورها في تحقيق التنمية الصناعية في المنطقة العربية من خلال تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

1. **تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي.**
2. **الإسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي وتعضيد قدراته في مجال الصناعة والطاقة والتعدين والتقييس والجودة بما يعزز تطوير الإنتاج والإنتاجية.**
3. **دعم وإقامة المشروعات الصناعية على المستويين القطري والعربي**
4. **تنسيق التعاون بين الدول العربية وبينها وبين الدول الصناعية المتقدمة في مجالات البحث والتطوير والإبداع والابتكار والمشروعات الاستثمارية المشتركة، وذلك في إطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقرها مؤتمرات القمة العربية.**

يعمل مركز المواصفات والمقاييس، أحد التشكيلات الإدارية (لآيدمو)، على دعم الأنشطة الإقليمية المتعلقة بالمواصفات والبنية التحتية للجودة بصفتها هيئة إقليمية تعمل من خلال التنسيق بين جميع المؤسسات والمنظمات المهتمة بالمعايير في المنطقة، لذا هناك ثلاث لجان استشارية إقليمية معنية بالمواصفات والتقييس والاعتماد والمترولوجيا، مكلفة بإعداد وتنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة.

III- تعريف الإدارة الإستراتيجية:

هي العملية التي تتضمن تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر طويل الأجل التي تهدف إلى زيادة قيمة المنظمة من وجهة نظر المستفيدين والشركاء والمجتمع ككل.

إدارة الإستراتيجية العربية للتقييس

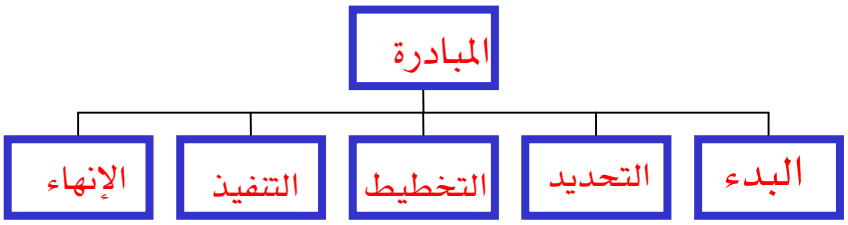

المرحلة	الغرض منها
البدء	اقتراح فكرة الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة وصياغة المفهوم
التحديد	تحديد نطاق عمل الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة ورسالتها والمخرجات المتوقعة
التخطيط	كتابة خطة العمل وتشمل الأهداف والأنشطة والنطاق الزمني وتحديد الموارد المادية والبشرية لها والموازنة وأساليب المتابعة والتقييم
التنفيذ	تنفيذ وإدارة خطة العمل طبقا للخطوة السابقة
الإنهاء	مراجعة رسمية للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة وتقييمها ورصد الدروس المستفادة

IV- ما هي الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية في أنشطة التقييس والجودة ، لكسب المزايا التنافسية وإدراك كيفية التعامل معها . لتمكن المنظومة المؤسسية من تقييم الأداء على نحو كامل ، عن طريق ربط الأهداف المتعددة للمحاور الإستراتيجية التي تسعى الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة لتحقيقها وذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي ، ويتم ترجمة الرؤى العربية لأنشطة التقييس والجودة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس

V- ما الغرض من وضع / لماذا إستراتيجية عربية للتقييس والجودة ؟

قبلت (آيدمو) بالفعل التحدي المتمثل في المزيد من الاندماج في كل من الأسواق الإقليمية والدولية والمضي قدما في وضع معايير معترف بها دوليا وتطوير البنية التحتية وتقييم المطابقة والخدمات ليسهم هذا النهج في دعم أهداف المنظمة في تيسير التجارة وتطوير التجارة البينية

الإقليمية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، فضلا عن اندماج دول أعضاء (آيدمو) في الأسواق العالمية وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض التكاليف المحلية والتأكيد على أن المنتجات والشركات تتماشى مع متطلبات السوق الدولية.

وللتصدي لهذه التحديات التي تواجه الدول العربية أعدت المنظمة من خلال لجانها ومجالسها إستراتيجية عربية للتقييس 2009 - 2013 والتي اعتمدتها الدول العربية في عام 2008 وتتناول جميع مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة (المواصفات والمترولوجيا والاعتماد وتقييم المطابقة) مع التركيز على البعد الإقليمي.

وقد تم استعراض الإستراتيجية العربية للتقييس للأعوام 2009- 2013 وتقييمها استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية وإلى معايير مرجعية ذات الصلة باستراتيجيات إقليمية وعالمية أخرى، وإعداد تقرير عن هذا التقييم الذي تم تقديمه إلى اللجنة الاستشارية العليا للتقييس التابعة للآيدمو لغرض المراجعة والتي أسفرت عنها توصية إعداد إستراتيجية جديدة للأعوام الممتدة من 2014 إلى 2018 التي تشمل المكونات المذكورة أعلاه.

VI- إعداد إستراتيجية عربية للتقييس والجودة

تعتمد منهجية إعداد إستراتيجية آيدمو للتقييس والجودة على ثلاث مراحل رئيسة:

1. إجراء بحوث ودراسات مكتبية/ نظرية وتحاليل فنية للوثائق ذات الصلة
2. إجراء مقارنة مع المنظمات الدولية المماثلة
3. استخلاص استنتاجات وتوصيات

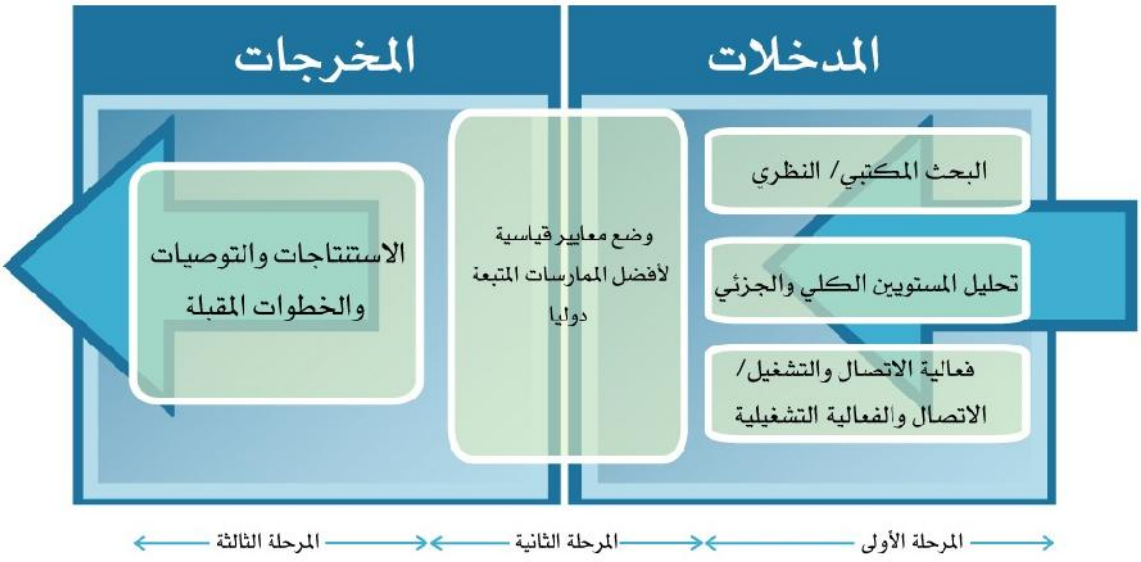

الشكل رقم 1: منهجية إعداد إستراتيجية الآيدمو للتقييس والجودة

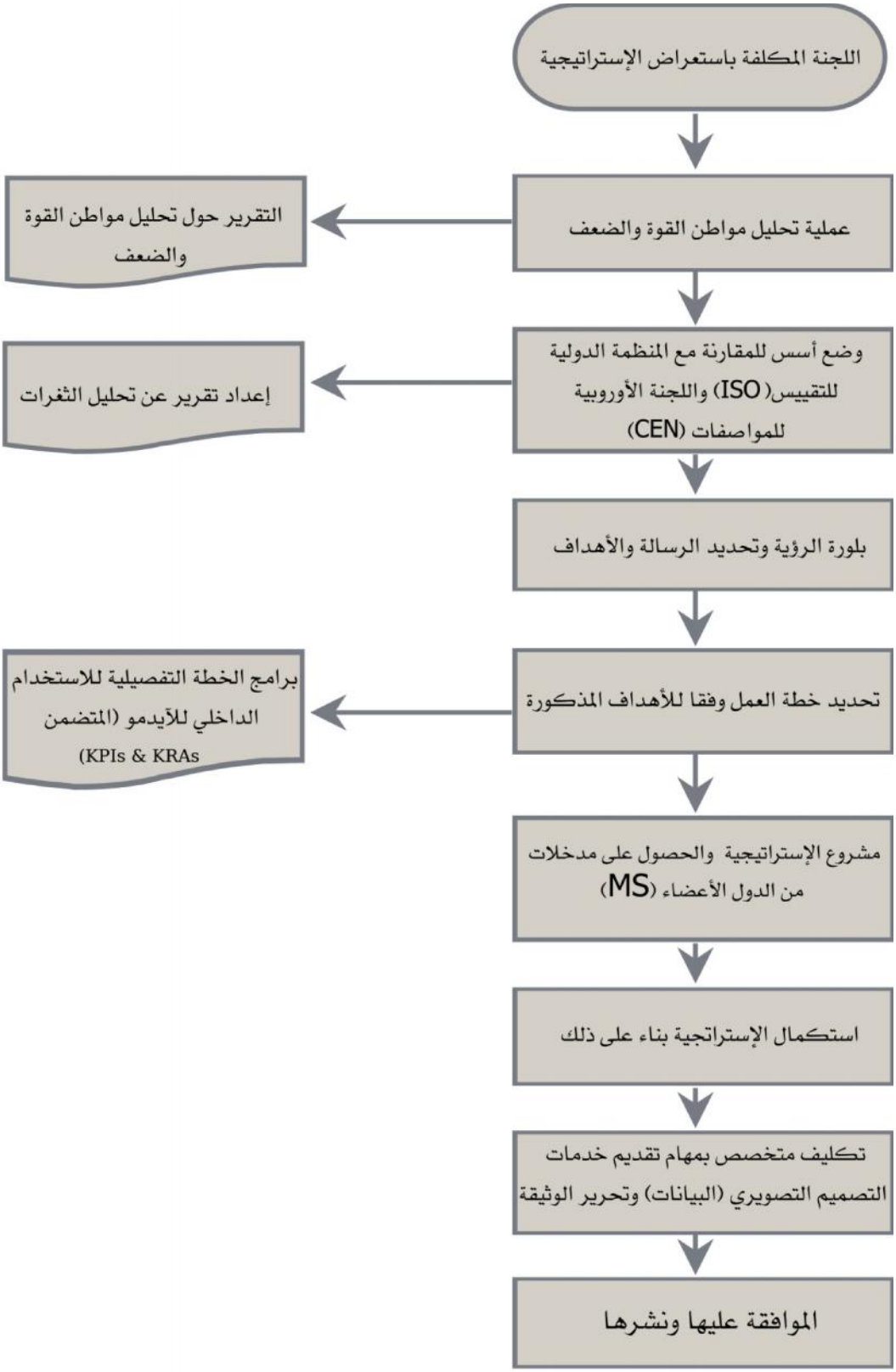

الشكل رقم 2: مخطط لعملية استعراض إستراتيجية الآيدمو للتقييس والجودة

VII- عوامل التناسق الاستراتيجي للإستراتيجية العربية للتقييس والجودة:

1. القيادة الاستراتيجية.
2. الاتصالات المفتوحة والتواصل.
3. تكامل اللجان وفرق العمل.
4. المشاركة في اتخاذ القرارات.

VIII- مزايا الإستراتيجية على التنفيذ والتصميم :

1. تزويد المنظمة والدول العربية بمرشد يوضح ما تسعى لتحقيقه.
2. توحيد الجهود وتجميع الأدوات والكفاءات والخبرات العربية نحو الأهداف الموحدة.
3. دقة التنبؤ بنتائج التصرفات الإستراتيجية لأنشطة التقييس والجودة.
4. تزويد المسؤولين عن أنشطة التقييس والجودة بأسلوب وملامح تفكير الشركاء.
5. مساعدة المنظمة والمسؤولين بأنشطة التقييس والجودة على توقع التغييرات في البيئة المحيطة بها وكيفية التأقلم معها.
6. مساعدة المنظمة على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها.
7. تنظيم التسلسل في الجهود التخطيطية عبر المستويات الإدارية المختلفة لأجهزة التقييس والجودة العربية.
8. توضيح الصورة الذهنية عن المنظمة وأنشطة التقييس والجودة ودورها المجتمعي أمام كافة فئات المجتمع وأصحاب القرار.
9. دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية لأنشطة التقييس والجودة.

IX- العناصر المكونة لإستراتيجية الآيدمو للتقييس والجودة

على إثر إجراء تقييم واستعراض إستراتيجية 2009- 2013، تولت لجنة فنية إقليمية مكونة من ستة ممثلين عن دول أعضاء في الآيدمو مهمة تحديث الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام الممتدة من 2014- 2018 وصياغتها، وقد جرت مشاورات مكثفة بهدف وضع استراتيجية جديدة يتم تعميمها على جميع الدول الأعضاء في الآيدمو للتوافق عليها قبل الإطلاق الرسمي لها.

وقد عقدت اللجنة الفنية الإقليمية تحت إشراف الآيدمو العديد من الاجتماعات بهدف إعداد إستراتيجية عربية للتقييس والجودة التي تتألف من أحد عشر قسما رئيسا:

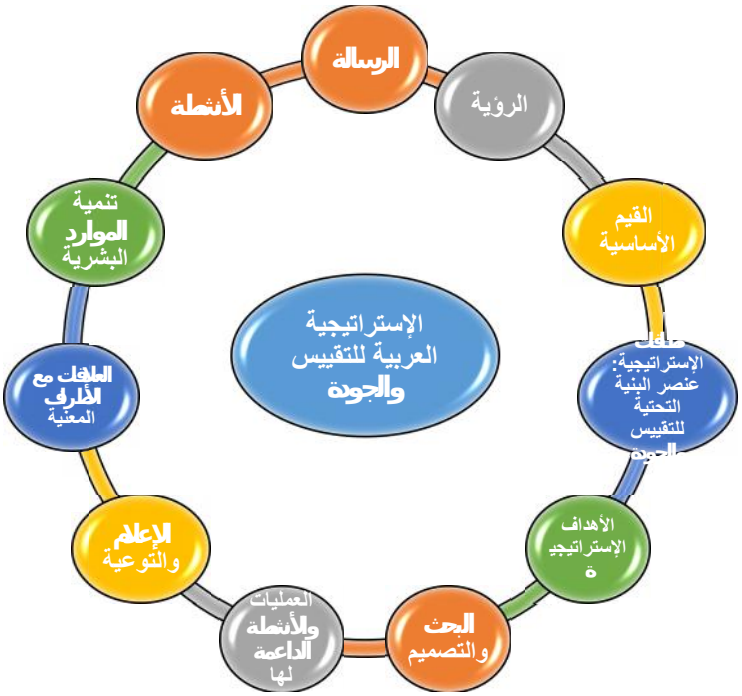

1. الرسالة

تحسين البنية التحتية للتقييس والجودة العربية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتلبي شروط الصحة والسلامة والاهتمامات البيئية وحماية المستهلك وتعزيز الجودة وفقا للأدلة والاتفاقيات الدولية والامتثال إلى متطلبات **الأطراف ذات العلاقة** استنادا إلى القيم الجوهرية.

2. الرؤية:

وضع نظم رائدة للبنية التحتية للتقييس والجودة العربية وذات جودة عالية بغية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة من أجل الارتقاء بأنشطة التقييس إلى مستوى التميز.

3. القيم الأساسية للاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

- الفعالية
- الاستجابة للاحتياجات
- الجودة
- المرونة والسرعة
- الإبداع والابتكار
- الشفافية والحيادية
- روح الفريق
- الاستدامة
- قابلية التطبيق والترابط

الشكل رقم 3 القيم الأساسية لنظام البنية التحتية العربية للتقييس والجودة

4. نطاق الإستراتيجية: المكونات

1. المواصفات واللوائح الفنية

تشكل **المواصفات** إطارا مرجعيا أو لغة فنية مشتركة بين الموردين وعملائهم - بحيث تسهل عملية التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا.

- **المواصفة** عبارة عن وثيقة معتمدة من هيئة معترف بها توفر القواعد والمبادئ التوجيهية أو الخصائص المشتركة والمتكررة للمنتجات أو العمليات ذات الصلة وأساليب الإنتاج حيث يكون الامتثال غير إلزامي.
- **اللوائح الفنية**: باعتبارها جزء من القواعد الفنية الإلزامية، تعتبر المواصفات جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والتشريعي وهي عنصر أساسي في مجالات هامة مثل حماية البيئة والصحة والسلامة في العمل.

واللائحة الفنية هي وثيقة تحدد خصائص المنتجات وطرق الإنتاج أو العمليات المرتبطة بها، بما في ذلك الأحكام الإدارية المعمول بها التي يجب الامتثال بها، كما قد تشمل أو تتناول على وجه الحصر المصطلحات والرموز وعمليات التعبئة والتغليف ووضع العلامات و متطلباتها كما تنطبق على المنتج أو عملية الإنتاج.

إن وضع وتنفيذ اللوائح الفنية الإلزامية من طرف أي دولة يعتبر مهام ذات سيادة، وبالتالي فالهيئات الحكومية - في الوزارات العامة – هي مسؤولة على مجالات تخصصها.

2. نظم تقييم المطابقة

إن بلوغ أعلى معايير الكفاءة والشفافية في ممارسات تقييم المطابقة الموثوق بها هي السبل الكفيلة لتسهيل التبادل التجاري للسلع والخدمات مع ضمان وتعزيز التنافسية الصناعية العادلة و صون الحماية العامة في إطار تنظيمي ومتوازن.

تقييم المطابقة هو إثبات بأن متطلبات محددة تتعلق بالمنتج أو العملية أو النظام أو الشخص أو الهيئة، قد تحققت وأن المواصفات واللوائح والخصائص أو أي متطلبات أخرى قد تم تلبيتها وتشمل أنظمة تقييم المطابقة ما يلي:

- **الاختبار:**

في جميع المجالات، الاختبار هو بمثابة وسيلة لدراسة خصائص ومحتويات و/أو تحديد بارامترات جودة المنتجات والمكونات والمواد،.... وما إلى ذلك، وذلك حسب الاختبار الميداني في مجال الاختصاص (الكيميائي والميكروبيولوجي والاختبار الفيزيائي، الخ) وطرق التحليل والاختبار و/أو التفتيش تختلف حسب المعدات التحليلية المعنية بالاختبار.

- **المعايرة:**

المعايرة هي مجموعة من عمليات القياس المتكررة بانتظام تتم تحت ظروف محددة باستخدام أجهزة وأدوات قياس مستندة إلى المعايير الدولية التي تبين مدى دقة أجهزة القياس وملاءمتها للأغراض المستخدمة من اجلها ومدى مطابقتها للنظام الدولي للقياس طبقا لمعايير دولية محددة والتحقق إذا ما كان يلزم إجراء تصحيح لعمليات قياس المعايير.

- **إصدار الشهادات**

يتطابق إصدار الشهادات مع المتطلبات المحددة في المواصفات المكتوبة من خلال عمليات التقييم. ويمكن تحقيق الاعتراف باستخدام المواصفات وإجراءات التقييم التي تنفذ في جميع أنحاء العالم (مواصفات الايزو، توصيات الدستور الغذائي، إلخ). وعلى غرار ما هو معمول به في مختبرات الفحص والمعايرة، فإن التقييم من طرف ثالث من اختصاص هيئة إصدار الشهادات والقيام بزيارات مراقبة منتظمة من قبل جهاز الاعتماد سيعمل على تأكيد الموثوقية وتسهيل عملية الاعتراف الدولي.

هناك العديد من الشهادات: شهادة إدارة النظام وشهادة المنتج وشهادة المطابقة للأشخاص.

➢ **التفتيش:**

فحص تصميم المنتج أو المنتج نفسه أو العملية أو المنشأة وتحديد مدى مطابقته لمتطلبات محدده أو على أساس حكم مهني للمتطلبات العامة.

3. المترولوجيا

المترولوجيا هي علم المقاييس الصحيحة والموثوقة. ولسبب من الأسباب، يتم التمييز بين المترولوجيا العلمية (تطوير مواصفات القياس الأساسية أو الأساليب الأولية) والمترولوجيا الصناعية (التحكم والصيانة المناسبة لمعدات القياس الصناعية بما في ذلك معايرة الأدوات والمواصفات المستخدمة في القياس)، والمترولوجيا القانونية (التحقق من الأدوات المستخدمة في المعاملات التجارية، وفقا للمعايير المحددة في اللوائح الفنية).

4. الاعتماد

الاعتماد هو الإجراء الذي يمكن من خلاله لهيئة مخولة أن تمنح اعترافا رسميا بأن هيئة أو شخصا مؤهلا للقيام بمهام محددة.

تمنح شهادات الاعتماد في الكثير من المجالات، وقد يشمل الهيكل النموذجي لجهاز الاعتماد إدارات لاعتماد ما يلي:

- مختبرات الفحص والمعايرة وفقا للمواصفة الدولية ISO/IEC 17025
- أجهزة التفتيش وفقا للمواصفة الدولية ISO/IEC 17020
- مزودي اختبار الكفاءة وفقا للمواصفة الدولية ISO/IEC 17043
- أجهزة التصديق لنظم إدارة الجودة والبيئة وفقا للمواصفة الدولية ISO/IEC17021.
- أجهزة التصديق لشهادة المنتج وفقا للمواصفة الدولية ISO/IEC 17065
- أجهزة التصديق لشهادة المطابقة للأشخاص وفقا للمواصفة الدولية. ISO/IEC 17024

كما يجب على جهاز الاعتماد أن يحقق متطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17011 (المتطلبات العامة لجهات الاعتماد والمانحة لشهادات الاعتماد لهياكل تقييم المطابقة).

العلاقات البينية بين مكونات الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

ترتبط جميع مكونات الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة ارتباطا وثيقا:

- لا يمكن أن يتم التعريف بالمواصفة، باستخدام الأبعاد والاحتمالات، دون الرجوع إلى قياسات موثوقة.
- يجب أن تكون القياسات موحدة دوليا لتفادي المعادلات المكلفة.

- يجب تقديم المنتج للاختبار من أجل تحديد مطابقته مع المتطلبات المحددة في المواصفات واللوائح الفنية.
- يتطلب التوافق الدولي على أن تكون إجراءات الاختبار موحدة وأن تعتمد على قياسات موثوقة.
- الاعتماد، استنادا إلى المواصفات الدولية، هو الإجراء الذي من خلاله تصبح العملية برمتها جديرة بالثقة، وذلك من أجل البدء في النشاط التجاري وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

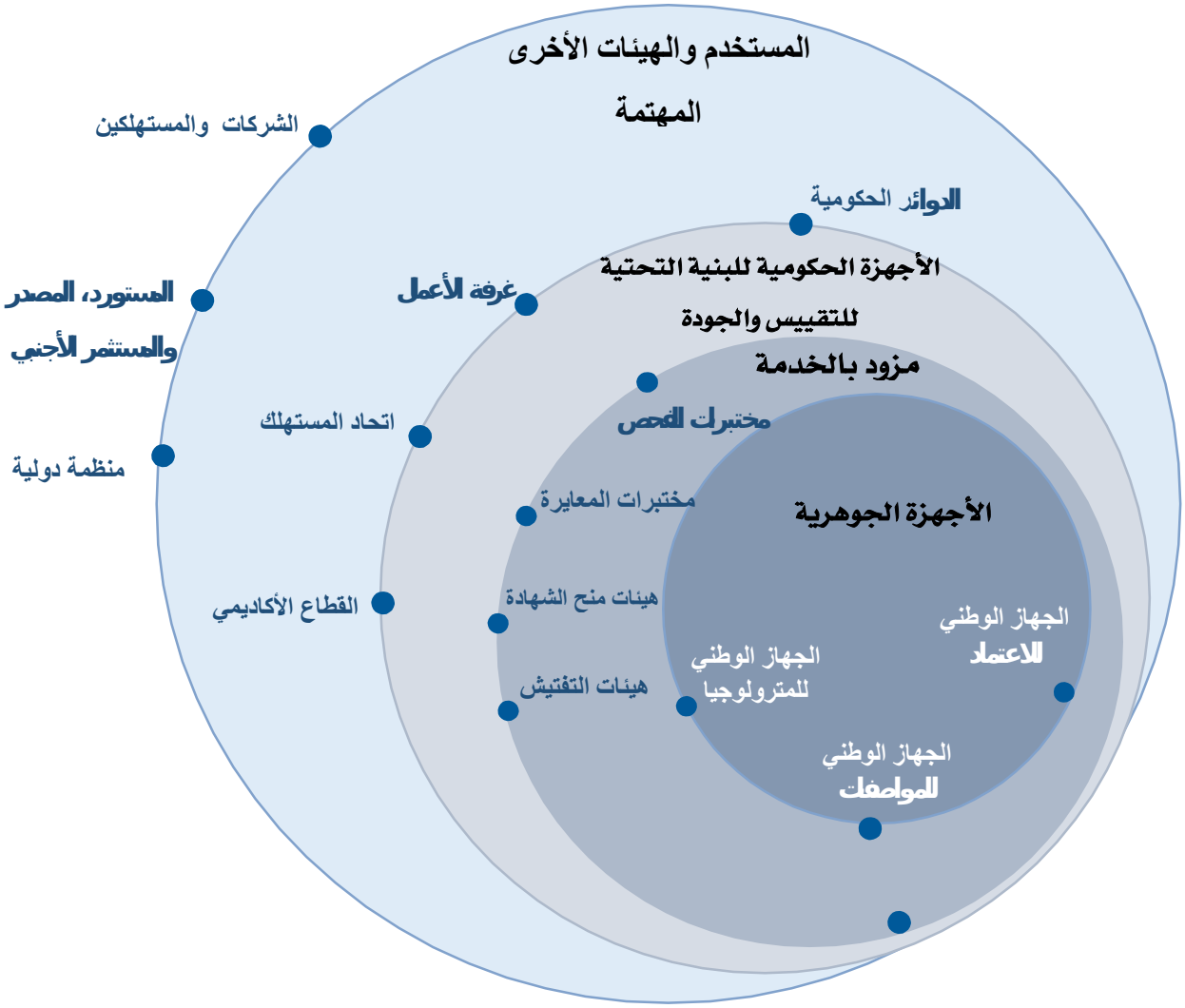

الشكل4. النظام الوطنى للجودة

خلاصة:

- ينبغي أن تكون اللوائح الفنية مبنية على مواصفات دولية وتوصيات الدستور الغذائي، تقوم الوزارات المختصة بوضع اللوائح الفنية وإخطار سكرتارية لجنة منظمة التجارة العالمية (TBT) بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)..
- ينبغي أن تكون القياسات الفيزيائية والكيميائية مسندة إلى المعهد الوطني للمترولوجيا (المختبرات الوطنية المرجعية) تحت مظلة اتفاقية الاعتراف المتبادل BIPM-MRA
- ينبغي إجراء الاختبار والفحص من قبل المختبرات المعتمدة.
- ينبغي أن تكون أجهزة منح الشهادات للمنتجات ونظم الإدارة والأشخاص معتمدة.
- يجب أن يكون الجهاز الوطني للاعتماد معترفا به دوليا مستوفيا جميع أنواع متطلبات الاعتماد الممنوحة من طرف ILAC-MRA, IAF-MLA
- ينبغي أن تستخدم الأجهزة التشريعية البنية التحتية الوطنية للتقييس والجودة (بجميع مكوناتها المعترف بها دوليا).

5. أهداف الإستراتيجية

- تنمية الموارد المالية
- تعزيز العلاقات مع الجهات المعنية
- الإعلام والتوعية
- العمليات
- الأنشطة الداعمة للعمليات
- البحث والتصميم

6. البحث والتصميم

يشهد العالم العربي في ظل العولمة حراكاً ملحوظاً يطال جميع القطاعات سواء كانت مالية، صناعية أو اقتصادية، حيث يصاحب هذا الحراك زيادة في استهلاك الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة ورغبة المستهلك في التوفيق بين متطلباته والموارد المتاحة بما يحفظ للأجيال المقبلة حقها في التمتع بمستوى من الرفاهية مماثل لما هو متوفر اليوم في بعض المجتمعات.

إذن نحن أمام مجتمع أكثر إدراكا بما يحيط به، وبالتالي يعمل على تأكيد حضوره كشريك "غير مباشر" في الأنشطة الاقتصادية لأية منشاة/ منظمة، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات:

- هل تلتزم المنشاة أو المنظمة بعلاقتها بالجهات المعنية أو ما يعرف بالـ Stakeholders ؟
- هل تعرف من هم هؤلاء الـ stakeholders حقاً؟

باتت عملية البحث والتطوير والتصميم هي الوسيلة الوحيدة لتحديد الأطراف المعنيّة لإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن حدود الموارد المتوفّرة، كما تعتبر المخرج الوحيد لبناء إستراتيجيات عمل ذات قدرة تنافسية ترتكز على معرفة متطلبات المجتمع المحيط بهذه الإستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، فإن الإستراتيجية العربية للبنية التحتية للتقييس والجودة للفترة الممتدة من 2014- 2018 مبنية على التميّز في تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن عملية البحث والتصميم هي بمنزلة حجر أساس للوصول إلى مرحلة التميّز.

إن كلمة بحث لا تقتصر على الموارد البشرية والمالية والأنشطة التي ينبغي القيام بها، إنما تتعداها للبحث عن الأطراف المعنية بهذه الإستراتيجية ومن ثم تحديد مدى تأثيرها على مسار هذه الإستراتيجية ومدى التزامها بتنفيذها. ومن هنا، يتم تصميم وسائل للتواصل مع الأطراف المعنية بهدف الاستماع لآرائهم ومتطلباتهم وتوضيح أولوياتهم.

تتضمن هذه الأولويات على سبيل المثال لا الحصر القضايا العالقة مثل مراعاة التوجهات الدولية في حقوق الملكية الفكرية، والبحث عن مواضيع جديدة للتقييس والجودة لاسيما في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وغيرها.

7. العمليات والأنشطة الداعمة لها

تستند وضع خطة عمل ناجحة لتطبيق الأولويات على تأمين كافة المقومات والعوامل الداعمة لإنجاحها، فلا يمكن إجراء ورشات عمل وتدريب في مجال معين إذا لم يتوافر خبراء في هذا المجال.

إن هذه المقومات والتي تسمى (الأنشطة الداعمة للعمليات) قد تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التعاون مع الخبراء من خارج أو داخل الأجهزة العربية للتقييس والجودة بهدف بناء القدرات وتقديم الدعم للقطاع الصناعي ولاتفاقيات التبادل التجاري.

الدخول إلى القطاعات الجديدة في التقييس والجودة التي تعتبر المحرّك الأساسي للاقتصاد من خلال تبادل الخبرات عن طريق عقد الاجتماعات المتبادلة وورش العمل وعملية التدريب المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والجودة وغيرها.

إعداد التقارير (حول الجهود المبذولة وما تم إنجازه من هذه الإستراتيجية وما سيتم إنجازه) وتعميمها على كافة الأطراف المعنية لأن هذا يعكس مبدأ الشفافية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من مبادئ المسؤولية المجتمعية.

8. الإعلام والتوعية

تؤمن المنظمة والدول الأعضاء بأهمية نشر الوعي بأنشطة التقييس والجودة وثقافة الجودة داخل الوطن العربي كأحد الأهداف الإستراتيجية. فمن خلال الإعلام والتوعية، نستطيع أن نشارك قصص النجاح والدروس المستفادة من تجارب التقييس المختلفة من أجل تحسين معايير الجودة والتنافسية لصالح المستهلك العربي.

وبناء على ذلك، ستكون الإستراتيجية العربية للبنية التحتية للتقييس والجودة واضحة المعالم من خلال إظهار قدرتها التنافسية والترويج للمنتجات والخدمات والتنبؤ بتأثير الأنشطة المندرجة ضمن الإستراتيجية على المجتمع.

كما ستعمل المنظمة على زيادة حملات التوعية والترويج من خلال المنظمات غير الحكومية وأجهزة التقييس العربية بهدف تعزيز الوعي حول نظم التقييس والبنية التحتية للتقييس والجودة .

وتحقيقا لهذه الغايات، سيتم إنشاء منتديات تفاعلية واستخدام تقنيات شبكات التواصل الاجتماعي فضلا عن إعداد مطبوعات متخصصة لنشر ثقافة الجودة.

9. العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة

تؤمن المنظمة بأن نجاح الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز وتفعيل العلاقة البناءة مع الأطراف المعنية. فكلما زادت مشاركة هؤلاء الأطراف في منظومة الجودة العربية كلما اقتربت الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة من التحديات التي تواجه الوطن العربي في هذا المجال.

وعليه، فإن المنظمة والدول الأعضاء ستضع الخطط اللازمة التي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في وضع وتنفيذ نظم البنية التحتية للتقييس والجودة واستخدام آليات فعالة للتعامل مع متطلبات الأطراف ذات العلاقة.

10.تنمية الموارد المالية

إن واقع الاقتصاد العالمي يفرض على عالمنا العربي تحديات كبيرة. فالمنظمات شأنها شأن الشركات والمصانع تعمل في ظل ظروف اقتصادية تدفعهم إلى السعي دائما وراء تنمية الموارد وترشيد النفقات.

ستعمل المنظمة على تطوير أساليب مبتكرة لتنمية الموارد والاستخدام الفعال للموارد المتاحة وذلك مع التركيز على الممارسات الحديثة في مجال الحوكمة والإدارة.

11.الأنشطة

- **الأداء**

1. تطبيق أنظمة التقييس والجودة المتعلقة بصحة وسلامة المنتجات وخاصة المنتجات الغذائية - ترشيد الطاقة – المسؤولية المجتمعية– الطاقة الجديدة والمتجددة – البصمة المائية والكربونية – النانوتكنولوجي – وكافة المجالات الحديثة والمتقدمة التي لها تأثير على التنمية المستدامة.
2. إجراء دراسة مالية بهدف التمويل الذاتي.

- **المواءمة**

3. تحقيق الترابط والتكامل بين المختبرات العربية وإنشاء شبكة معلومات خاصة بها.
4. توحيد إجراءات تقييم المطابقة في مختلف المجالات وفقا للأدلة الدولية، بما في ذلك شهادات وشارات المطابقة والجودة، مع التركيز على السلع والمنتجات ذات الأولوية.

5. زيادة المشاركة في اللجان الفنية الدولية ذات الصلة بمجالات البنية التحتية للجودة مع تنسيق الموقف العربي خلال الاجتماعات والتصويت على القرارات والتوصيات من أجل مواءمة المواصفات العربية مع المواصفات الدولية وإزالة العوائق الفنية أمام التجارة.

- **الترويج والتوعية**

6. إجراء ورش العمل والبرامج التدريبية المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وأهمية التقييس والبنية التحتية للجودة.

- **البحث**

7. التركيز على وضع مواصفات للسلع والمنتجات التي لها ميزة تنافسية عالية في التجارة العربية البينية والصادرات، والاهتمام بمواصفات القطاعات الحديثة.
8. وضع آليات لتحديد الأطراف المعنية لكل الجهات المكونة للبنية التحتية للتقييس والجودة في الدول العربية ومن ثم تحديد أولوياتها والتي تتضمن (على سبيل المثال لا الحصر: التقييس العربي، ...) مع مراعاة متطلبات السوق والأهداف المشتركة للوطن العربي.

- **التعاون**

9. تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات الاعتماد الصادرة من أجهزة الاعتماد العربية المعتمدة.
10. توقيع اتفاقيات مع المنظمات العربية والدولية والقطاعات الأكاديمية.

- **الدعم الفني**

11. تقديم الدعم لبرنامج المترولوجيا العربية في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وفقا للممارسات الدولية.
12. تقديم الدعم للأجهزة العربية لتقييم المطابقة للحصول على الاعتماد.

- **تصميم النظم**

13. تطوير نظم المعلومات وتبادل الخبرات حول المواصفات واللوائح الفنية بين جميع الدول العربية بطريقة إلكترونية ومنسقة ومنظمة .
14. تطوير مراكز المعلومات لتقديم المعلومات العربية والدولية والمنتجات وتبادل المعلومات والخبرات حول المواصفات واللوائح الفنية بين جميع الدول العربية بطريقة إلكترونية، منسقة ومنظمة.

- **تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين**

15. هدف هذه الإستراتيجية التخطيط لتدخلات معينة لتعزيز تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار المشروع بما في ذلك:

- إدراج مبادئ تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين كجزء لا يتجزأ من كافة السياسات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والاستراتيجيات التي وضعت في إطار المشروع.
- التأكد من أن أهداف المشروع غير تمييزية، يستفيد منها الرجال والنساء على حد سواء، وتهدف إلى تحسين التقييس في المنطقة.
- التأكد من محتوى الأنشطة والأساليب المستخدمة وتلبية احتياجات الرجال والنساء، بغض النظر عن الجنس والخلفية الجغرافية والاقتصادية.

تشمل تقارير المشاريع التي وضعت في إطار الإستراتيجية العربية للبنية التحتية للتقييس والجودة على قسم خاص لتقديم تقرير عن التقدم المحرز ونتائج تنفيذ التدخلات المتعلقة بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين لتمكين اللجنة الإقليمية من تقديم إرشادات بشأن التقدم اللازم أو تدخلات إضافية.

- **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**

16. تولي هذه الإستراتيجية اهتماما خاصاً بتعزيز الحكامة الرشيدة داخل المؤسسات والمنظمات في إطار المشاريع المخطط لها لضمان مكافحة الفساد.

ستعمل هذه الإستراتيجية على ضمان ما يلي:

- تطبيق واعتماد المبادئ التوجيهية للحوكمة الرشيدة التي تم وضعها في إطار الإستراتيجية السابقة (2009- 2013) من قبل جميع المؤسسات والمنظمات العاملة في مختلف مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول العربية.
- إدراج مبادئ الحوكمة الرشيدة / مبادئ مكافحة الفساد كجزء لا يتجزأ من جميع السياسات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والاستراتيجيات التي سيتم وضعها من أجل المشاريع المخطط لها في إطار هذه الإستراتيجية.

من الناحية العملية، سوف تشمل تقارير المشاريع التي وضعت في إطار الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة على قسم خاص لتقديم تقرير عن التقدم المحرز ونتائج تنفيذ تدخلات الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لتمكين اللجنة الإقليمية من تقديم توجيهات بشأن التقدم اللازم أو تدخلات إضافية.

X- تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة

لقد تم إعداد خطة عمل من أجل تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة خلال الفترة 2014- 2018 مع تدخل جميع الأطراف المعنية في المنطقة العربية التي تمثل مختلف مكونات البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول العربية .سيتم عقد اجتماعات منتصف المدة للجان الإقليمية للآيدمو على أساس منتظم لمراجعة الإستراتيجية ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذها.

XI- محاور التقييم لمنهجية الإستراتيجية

1. **المستفيدين "العملاء":**

- خطة الأنشطة السوقية والمجتمع .
- خطة أنشطة جذب الشركاء والمستفيدين .
- خطة أنشطة الحفاظ على المستفيدين "العملاء" والشركاء.
- خطة أنشطة رضاء المستفيدين والشركاء والمجتمع.

2. **الأداء المالي:**

- العائد على الاستثمار لأنشطة التقييس والجودة العربية .
- القيمة الاقتصادية المضافة القائمة على المعرفة .
- نمو الموارد المالية والإيرادات لتنمية مستدامة .

3. **العمليات الداخلية:**

- أنشطة المجالات الأساسية بالإستراتيجية العربية.
- أنشطة المراحل الزمنية 2014 – 2018.
- خطة أنشطة الإنتاجية.
- خطة أنشطة التكلفة للتنفيذ والتطبيق والإدارة.

4. **التعليم والتعلم والتطوير:**

- نقل المعرفة والخبرات العربية وتبادلها.
- خطة أنشطة التطوير والتنظيمات واللوائح والإجراءات بأنشطة التقييس الجودة.
- المحافظة على الشركاء والمستفيدين لتوطين الأداء ورفع الكفاءة والمهارات للعاملين بأنشطة التقييس والجودة العربية.
- تعزيز وتحفيز الابتكار والإبداع بأنشطة التقييس والجودة العربية.
- تنويع مصادر التعلم والتعليم والتدريب.